زيادة الضرائب على السلع المحرمة في ضوء السياسة الشرعية

الباحث المشارك

الباحث الرئيسي

د. محمد عود الفزيع[&]

إبراهيم عبد الله البديوي السبيعي^{*}

المقدمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً دائمين دائبين على نبيه المصطفى، وعلى أصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،،،

فقد ابتليت أغلب الدول الإسلامية بتغييب تحكيم شريعة الله عز وجل، بسبب عوامل تاريخية، لعل من أهمها الاستعمار الأجنبي الذي طال أغلب هذه الدول، وعمد إلى إزاحة أحكام الشريعة وإحلال القوانين الوضعية محلها، والتمكين لهذه القوانين في أغلب مفاصل هذه الدول، حتى لم يتبق من أحكام الشريعة في كثير منها إلا قوانين الميراث، وبعض أحكام النكاح وما يتعلق به. ومع الصحوة الإسلامية، بدأت مطالبات الشعوب الإسلامية لحكوماتها بوجوب إعادة تحكيم الشريعة الإسلامية، وبفضل الله تعالى استجاب العديد من تلك الحكومات لمطالب شعوبها، وقطعت بعض الدول شوطاً كبيراً في هذا المضمار^(١)، من خلال أسلمة قوانينها، وما زال البعض الآخر يتحسس خطواته في هذا الطريق.

ومن هنا برزت مشكلة في إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية، تمثلت في أن بعض المحرمات قد عمت بها البلوى، حيث انتشر التعامل بها بين الناس انتشاراً يصعب معه منعها وإلغاؤها مرة واحدة، وهو ما يستدعي التفكير في كيفية التعامل مع هذا النوع من المحرمات.

^{*} الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة - جامعة الكويت

[&] المدرس المساعد بقسم الفقه والأصول بكلية الشريعة - جامعة الكويت

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في أن التعامل في بعض السلع المحرمة كالدخان والخمور والمشروبات الكحولية أصبح منتشرًا بصورة واسعة النطاق في الكثير من الدول الإسلامية، بحيث لا تستطيع هذه الدول منع هذه السلع مرة واحدة، مما يستوجب البحث عن طرق للحد من تداولها وتناولها تمهيدًا لمنعها بالكلية، ومن هذه الطرق: رفع الضرائب على هذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها ومن ثم الحد من تداولها.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- إن بعض السلع المحرمة أصبح تداولها وتناولها مما يعم به البلوى، وتحتاج إلى التفكير في حلول مبتكرة للحد من استهلاكها تمهيدًا لمنعها بالكلية.
- ٢- إنني لم أجد من سبق إلى دراسة هذا الموضوع من قبل.
- ٣- إن هذا الموضوع يضيف لبنة إلى الجهود المباركة للجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري الكويتي، حيث استطاعت هذه اللجنة تقديم مشروع كامل وتصور شامل عن إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية، وما زالت جهودها تتواصل في هذا المجال.

أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
١. تبين موقف الشريعة الإسلامية من فرض الضرائب على السلع بصفة عامة.
 ٢. تبين موقف الشريعة الإسلامية من التعامل مع بعض المحرمات التي لا يمكن منعها إلا بالتدرج.
 ٣. التعرف على موقف الشريعة الإسلامية من زيادة الضرائب على السلع المحرمة للحد من استهلاكها والإقبال عليها.
 ٤. تبين الضوابط الشرعية لفرض الضرائب على السلع المحرمة.

منهج البحث:

سوف نسير في كتابة هذا البحث -إن شاء الله تعالى- وفق خطوات المنهج التالي:

١. جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية من كتب كتب الفقه الإسلامي القديمة والمعاصرة.
٢. التثبت من نسبة كل قول إلى قائله، والاجتهاد في التحقق من حقيقة درجة الفعل المحرم.
٣. توثيق جميع الأقوال والنقول من مراجعها الأصلية، دون الاعتماد على المراجع الوسيطة في نسبة الأقوال أو الأدلة.
٤. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٥. تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها من كتب السنة، وفق القواعد العلمية في التخريج وذلك بذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة، وبيان حال الحديث من حيث القوة والضعف من خلال كلام المحدثين.
٦. الاختصار في الدراسة على المسائل محل البحث، وعدم الاستطراد إلى موضوعات أخرى.

هيكلية البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة

المبحث الأول: شرح مصطلحات عنوان البحث:

المطلب الأول: تعريف الضريبة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف السلع المحرمة.

المطلب الثالث: تعريف السياسة الشرعية.

المبحث الثاني: حكم فرض الضرائب في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: طرق تعامل الدولة الإسلامية مع السلع المحرمة.
المبحث الرابع: حكم زيادة الضرائب على السلع المحرمة في ضوء السياسة الشرعية.

المبحث الخامس: الضوابط الشرعية لفرض الضرائب على السلع المحرمة.
وأخيراً...الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

المبحث الأول: شرح مصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول: تعريف الضريبة لغة واصطلاحاً:

تعريف الضريبة:

الضريبة لغة: مشتقة من الضرب، فعيلة بمعنى مفعولة، وهي التي تؤخذ في الجزية ونحوها. ومنه ضريبة العبد، أي غلته، وهي ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه، وتجمع على ضرائب، وضرب على العبد الإتاوة ضرباً: أوجبها عليه بالتأجيل. والاسم: الضريبة^(١).

والضريبة اصطلاحاً:

عرفت بأنها: "الاعتطاعات المالية، العينية منها والنقدية التي تقتطعها الدولة الإسلامية من أموال الأفراد قسراً وبصفة نهائية دون أن يكون مقابلها نفع معين مشروط، وتخصص لتغطية النفقات العامة، وفي نفس الوقت تستند فرضيتها إلى الأحكام والقواعد الكلية للشرعة الإسلامية"^(٢).

وعُرفت أيضاً بأنها: "ما تفرضه الدولة فوق الزكاة وسائر التكاليف المحددة بالكتاب والسنة وذلك وفقاً لظروف المجتمع الإسلامي، وتتميز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، ويمكن أن يطلق عليها الضرائب الاستثنائية"^(٣).

وهذان التعريفات لباحثين في الفقه الإسلامي.

أما في الاقتصاد الوضعي فقد قيل في تعريفها: "فريضة نقدية تقتطعها الدولة، أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد، قسراً، وبصفة نهائية، دون أن يقابلها نفع معين، تفرض طبقاً للقدرة التكليفية للممول، وتستخدم في تغطية النفقات العامة، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة"^(٤).

وخلاصة هذه التعريفات: أن الضريبة هي مقدار محدد من المال تفرضه الدولة في أموال الممولين لضرورة طارئة مستندة في ذلك إلى قواعد الشريعة العامة، دون أن يقابل ذلك نفع معين للممول، وتستخدم الدولة هذه الأموال في تلبية النفقات العامة للمواطنين.

المطلب الثاني: تعريف السلع المحرمة:

السلع المحرمة: هي كل سلعة ثبت تحريماً بنص القرآن أو السنة أو الإجماع أو القياس.

فمثال ما ثبت بنص الكتاب: الخمر والخنزير.

ومثال ما ثبت بالقياس: التبغ والمخدرات.

وهذا يقتضي تعريف الحرام في اللغة والاصطلاح.

أولاً: تعريف المحرم لغة:

المحرم لغة: الحاء والراء والميم أصل واحد، وهو المنع والتشديد، فالحرام ضد الحلال. ويقال حُرِّمَ الشيء حُرْماً: امتنع، ويقال: حُرِّمَ عليك كذا؛ لأن فيها امتناعاً عن بعض الأمور التي هي حلال؛ قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(١)، أي منعت عليكم لحوم الميتة. وقال الله تعالى: ﴿وَحُرِّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾^(٢)، يعني منع على موسى الإرضاع من النساء إلا من والدته، وقال تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٣)، وقرئت: وحُرِّم، قال ابن عباس: وجب يعني قد قدر أن أهل كل قرية أهلكوا أنهم لا يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة^(٤). وسوط محرم، إذا لم يلين بعد، ومحارم الليل: مخاوفه التي يحرم على الجبان أن يسلكه، ويسمى الشهر الحرام الواحد من الأشهر الأربعة الحرم التي كانت العرب تمنع القتال فيها، وهي: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، والحرم ما لا يحل انتهاكه^(٥).

ثانياً: تعريف المحرم اصطلاحاً:

المحرم اصطلاحاً: تعددت تعريفات الأصوليين له، فقليل:

١- الحرام: ما ذم فاعله شرعاً^(٦).

٢- وقيل: ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له^(٧). وهذا التعريف رجحه الأمدي.

٣- وقيل: طلب الشارع الكف عن فعله على وجه الحتم واللزم^(١٣)،^(١٤).
فكل ما ثبت نهي الشرع عن فعله بلا عارض دال على الكراهة فهو المحرم،
سواء كان النهي عن عمل اللسان كالطلب بالكف عن الكذب والغيبة والنميمة
والاستهزاء وقول الزور، فهذه كلها محرمات عظيمة كقوله تعالى ﴿وَلَا يَغْتَبِ
بَعْضُكُم مِّنْ عَمَلِ الْآخَرِينَ﴾^(١٥) وقوله ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾^(١٦)
وقوله ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾^(١٧).
أو كان نهي الشارع عن أفعال الجوارح كالسرقة والقتل وشرب الخمر
والزنا واللواط؛ فكل هذه محرمات وكبائر.
أو كان نهي الشرع عن أعمال القلوب كالحسد والحقد وصرف العبادة
لغير الله أو رجاء غير الله أو التوكل على غير الله تعالى.
فكل هذه محرمات يجب التوبة منها فوراً كما يجب على الآخرين منع حدوثها.
قال الله تعالى ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا
كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾^(١٨)
قال قتادة: أي قليل الإثم وكثيره، وسره وعلايته^(١٩)، فيجب تركه.

المطلب الثالث: تعريف السياسة الشرعية:

الفرع الأول: تعريف السياسة لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف السياسة لغة:

السياسة لغة: مصدر الفعل سَاسَ السَّاسُ يسوسه سِيَّاسَةً: إذا قامَ على الشيء
بما يصلحه، وساس يسوس فهو سائس، إذا أحسن النظر، وساس الراكب الدابة:
أحسن رياضتها وأدبها، وسيس عليه، أي أمر وأمر عليه، ويُقال: سَوسَ فلانٌ أمرَ
بني فلانٍ أي كلف سياستهم، وسوس الرجل أمور الناس، على ما لم يسَم فاعله،
إذا ملِك أمرهم، والسِّيَّاسَةُ: القيامُ على الشيء بما يصلحه، وسُسْتُ الرَّعِيَّةَ
سِيَّاسَةً، بالكسر: أمرتها ونهيتها، والسياسة: الرياسة والقيام بالشيء^(٢٠).
ويستنتج من هذه المعاني: أن السياسة في اللغة: هي استعمال اللطف
والتدريب في ترويض الأشياء، القيام على الشيء بما يصلحه، والقيادة والزعامة.

ثانياً: تعريف السياسة اصطلاحاً:

- أوردت كتب الفقه تعريفات للسياسة متشابهة في ألفاظها ومعناها، مثل قولهم:
- ١- السياسة هي: "إصلاح أمور الرعية، وتدبير أمورهم" (٢١).
 - ٢- وقولهم: "السياسة: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة" (٢٢).

وهذان التعريفان يتناولان السياسة بالمعنى العام، أي بوصفها وظيفة الإمام الأكبر أو الخليفة أو الحاكم، وسلطاته في تدبير شؤون الدولة، وقيادة الرعية.

الفرع الثاني: تعريف الشرعية لغة واصطلاحاً:

الشرعية مصدر صناعي مشتق من الشرع، وهو في اللغة: الإيضاح والبيان، والواضح المستقيم، ونهج الطريق الواضح، يقال: شرعت له طريقاً، والشرع مصدر، ثم جعل اسماً للطريق النهج، فقليل له شرع وشرع وشرعية (٢٣). واصطلاحاً: "تجوز الشيء أو تحريمه أي جعله جائزاً أو حراماً" (٢٤). وقال ابن تيمية: "الشرعية هي الأمر والنهي والحلال والحرام والفرائض والحدود والسنن والأحكام" (٢٥).

الفرع الثالث: تعريف السياسة الشرعية كعلم مركب:

- ١- عرفها الطرابلسي وابن عابدين من الحنفية بأنها: (شرع مغلظ) (٢٦). ويقصد بهذا التعريف: ما يلجأ إليه الولاة والحكام، من العقوبات القاسية. غير أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه غير جامع؛ لأن السياسة الشرعية ليست كلها شرعاً مغلظاً، بل قد تكون السياسة في التخفيف، كما عطل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حد قطع السارق عام الرمادة، ولا شك أن هذا كان منه من باب السياسة؛ لما رأى بالناس من الفاقة والجوع الشديدين.
- ٢- وعرفها ابن عابدين بقوله: "السياسة: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة" (٢٧).

وهذا التعريف غير مانع، إذ إنه يصلح أن يطلق على مهمة الرسول والداعية، فكلاهما يطلب الصلاح للخلق، بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة.

٣- وعرفها الشيخ عبد الرحيم الجمل بقوله: "إصلاح أمور الرعية، وتدبير أمورهم" (٢٨).

وهذا التعريف يصدق على السياسة بوجه عام، ولا يختص بالسياسة الشرعية.
٤- عرفها أبو الوفاء بن عقيل بقوله: "ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي" (٢٩).

٥- أو هي: "فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي" (٣٠).

وهذان التعريفان: أقرب ما يكونان إلى حقيقة المقصود من كلمة السياسة عند الفقهاء من التعاريف السابقة، وذلك لأن السياسة الشرعية قد استعملت في جميع الأحكام التي تحقق مصلحة الأمة أفراداً وجماعات، مما لم يرد فيه دليل جزئي خاص، وكانت متفقة مع الأدلة العامة والقواعد الكلية في الشريعة الإسلامية (٣١).

وقد استفاد المعاصرون من التعريفين الأخيرين، فصاغوا تعريفات للسياسة الشرعية تتفق في مضمونها مع هذين التعريفين السابقين، حيث عرفها الشيخ عبدالوهاب خلاف بأنها: "هو ما تدبر به شؤون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يرقم على التدبير دليل خاص" (٣٢).
ويعد من أبواب السياسة الشرعية: أن يختار ولي الأمر أحد الوجوه الجائزة في المسألة الواحدة حسبما يرى من الخبرة والمصلحة للأمة، عملاً بالقاعدة الفقهية: "إن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" (٣٣).

المبحث الثاني: حكم فرض الضرائب في الشريعة الإسلامية

إن مسألة فرض الضرائب على المسلمين من المسائل التي اختلفت فيها أنظار الفقهاء، ولا يتسع المقام ههنا لعرض وجهة نظر كل فريق وأدلتها؛ إذ ليس هذا مقصودنا في البحث، والذي نختاره هو القول بجواز فرض الضرائب عند الضرورة، إذا كان بالدولة حاجة إلى مصادر أموال، وكانت أموال الزكاة غير كافية لسد هذا العجز (٣٤)، وقد صرح جمع من الفقهاء أنه يجوز لولي الأمر فرض ضريبة على الأفراد أو الشركات أو المؤسسات، ومن هؤلاء:

١. الجويني - رحمه الله - قال: (إذا أُلِّمت مِلْمَةٌ واقتضى إمامها مالاً، فإن كان في بيت المال مال استمدت كفايتها من ذلك المال، وإن لم يكن في بيت المال نزلت على كافة المسلمين)^(٣٥).

٢. الغزالي - رحمه الله - قال: (فإن قيل: فتوظيف الخراج من المصالح فهل إليه سبيل أم لا؟ قلنا: لا سبيل إليه مع كثرة الأموال في أيدي الجنود أما إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر، واشتغلوا بالكسب لخيف دخول الكفار بلاد الإسلام أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة)^(٣٦) في بلاد الإسلام فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند)^(٣٧). وقال رحمه الله - في موضع آخر: (فأما لو قدرنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجند لسد الثغور وحماية الملك بعد اتساع رقعته وانبساط خطته، وخلا بيت المال عن المال وأرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم، وخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم فلا إمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على وجوه الغلات والثمار؛ كي لا يؤدي تخصيص بعض الناس به إلى إيغار الصدور وإيحاش القلوب)^(٣٨).

٣. عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله - قال: (إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتاله، وجاز لكم - أي السلطان - أن تأخذوا من الرعية ما تستطيعون به على جهادكم؛ بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وتبيعوا مالكم من الحوائص المذهبة والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه، ويتساووا هم والعامة، وأما أخذ الأموال من العامة مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا).

٤. ابن عابدين - رحمه الله - قال: (وما وظف للإمام ليجهز به الجيوش وفداء الأسارى بأن احتاج إلى ذلك، ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك، والكفالة به جائزة اتفاقاً، أو كانت بغير حق كجبايات زماننا فإنها في المطالبة كالديون بل فوقها)^(٣٩).

فالأصل هو ألا تطلب الدولة الإسلامية من المسلمين أي ضريبة، لكن إذا رأى ولي الأمر الحاجة لذلك فإنه لا مانع من ذلك شرعاً، وفق النصوص الفقهية المتقدمة، ويسند القول بالجواز أنها تعتبر من المصالح المرسلّة، كما نص على ذلك المالقي - رحمه الله - إذ يقول: (توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلّة) ^(٤٠).

والملاحظ أن أغلب هذه الأقوال تنصب على فرض الضرائب زمن الجهاد والحروب، ولا غرابة في ذلك، إذ كانت هذه الأوقات هي التي يحتاج فيها الحكام والسلاطين إلى أموال عاجلة لتجهيز الجيوش، وكانت المصادر العادية لبيت المال لا تكفي، ولهذا كانت مسألة فرض الضرائب على فئات التجار وأفراد الشعب غالباً ما تظهر في مثل هذه الأوقات.

إلا أن القول بجواز فرض الضرائب يلزمه أن يربط بالضوابط الشرعية التالية:

١. وجود الحاجة الماسة لفرض الضريبة، بعد استنفاد الوسائل الشرعية المناسبة كبيت المال ونحوه، ومن أهم الحاجيات التي تستدعي فرض الضريبة الجهاد، وسد حاجة الفقراء والمساكين، ومن في حكمهم، ودفع رواتب العمال والقضاة، ومن في حكمهم، والإنفاق على المرافق العامة كالطرق والمدارس والجامعات والمستشفيات، وسد حاجات المتضررين من الحوادث الطبيعية كالزلازل، وقد أشار ابن عابدين - رحمه الله - إلى حقيقة الحاجة فقال: (هي ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر أو البرد، أو تقديراً كالدين فإن المديون محتاج إلى قضائه بما في يده من النصاب دفعاً عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكآلات الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها، فإن الجاهل عندهم كالهلاك، فإذا كان له دراهم مستحقة بصرفها إلى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كما أن الماء المستحق بصرفه إلى العطش كان كالمعدوم وجاز عنده التيمم) ^(٤١).

٢. أن تكون الضريبة عادلة بين الناس شريفهم وحقيبرهم، كل بحسب قدرته المالية .
٣. أن تؤخذ الضريبة مما يفضل عن حاجات الناس المكلفين بدفعها، ويدل لهذا ما أمرت به الشريعة الإسلامية في بلوغ النصاب لمن تجب عليه الزكاة، حيث إن من ملك نصاباً يعد موسراً فتؤخذ منه الزكاة .
٤. ألا يؤخذ من الناس إلا قدر الحاجة الشرعية فحسب، كما هو نص الغزالي والعز بن عبد السلام اللذين مرا بنا^(٤٢) .

المبحث الثالث : طرق تعامل الدولة الإسلامية مع السلع المحرمة

- الأصل في الشريعة الإسلامية: أن السلع المحرمة يجب منعها منعاً تاماً، ومنع كل ما يتصل بها من أفعال أو تصرفات، مثل بيعها، أو تصنيعها أو جلبها، أو تصديرها، بناء على قول النبي ﷺ: "إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"^(٤٣).
- وجه الدلالة من الحديث: قال ابن حجر: "استدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناؤه بالمأمورات؛ لأنه أطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك وقيد في المأمورات بقدر الطاقة"^(٤٤).
- وقال القرطبي: «أجمع المسلمون- فيما ذكر ابن عبد البر- أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه»^(٤٥).

- فعلى ولي الأمر واجب القيام بإتلاف جميع المواد المخدرة أو المسكرة، أو المواد التي تساعد على الفسق والفجور مثل الصور الخادشة للحياء والأفلام الخليعة وغيرها، ومستند ذلك من الشريعة الإسلامية:
- ١- ما روي أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رأى النبي ﷺ عليّ ثوبين معصفرين فقال: أأمك أمرتك بهذا؟ قلت: أغسلهما؟ قال: بل احرقهما^(٤٦).
- ٢- عن نافع عن صفية قالت: وجد عمر في بيت رجل من ثقيف خمراً، وقد كان جلده في الخمر، فحرق بيته، وقال: ما اسمك؟ قال: رويشد. قال: بل أنت فويسق^(٤٧).

- ٣- أن علي بن أبي طالب عليه السلام قضى بتحريق القرية التي يُباع فيها الخمر^(٤٨).
- ٤- ما رواه سعد بن إبراهيم، عن أبيه أن عمه إسماعيل بن عبد الرحمن، دخل مع عبد الرحمن على عمر، وعليه قميص من حرير وقلبان^(٤٩) من ذهب، فشق القميص، وفك القلبين، وقال: اذهب إلى أمك^(٥٠).
- ٥- كما ذهب بعض الفقهاء إلى عدم ضمان ما أتلّفه المسلم من خمرٍ أو خنزير لذمي، وهذا مذهب الشافعية^(٥١)، والحنابلة^(٥٢).
- قال الرافعي: «الخمر والخنزير لا يضمنان، للمسلم ولا للذمي...»^(٥٣).
- وقال ابن قدامة: «من أتلّف لذميّ خمرًا أو خنزيرًا، فلا غرم عليه...»^(٥٤).
- فالموقف الشرعي من كل المحرمات هو استنكارها وعدم الرضا بوجودها، والتحرك من أجل منعها وتغييرها، أو التخفيف من منابعها؛ وإتلافها إذا قدر على ذلك، كلّ بحسبه وما يتوافق مع قدراته، ويتوافق مع نوعية المحرم، وليس الموقف موكولاً لأشخاص معينين من مسؤولين وعلماء ومختصين، بل هي فريضة وشعيرة إسلامية خالدة إلى قيام الساعة على جميع أفراد الأمة كل بحسبه، يقول تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥٥)، وقال عليه السلام: «من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(٥٦).
- ولا شك أن الإمام أو الحاكم أو ولي الأمر يتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية التصدي للسلع المحرمة؛ إذ هو رأس الدولة، ويده أغلب السلطات، وأمره الموافق للشرع نافذ على جميع من هم تحت ولايته؛ ولذلك عرف ابن خلدون الحسبة بقوله: "هي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين (الإمام)، حيث يعين لذلك من يراه أهلاً لها يسمى «المحتسب»، وهو يقوم باتخاذ الأعوان والمساعدين للقيام بتلك المهمة"^(٥٧).
- فإذا كان بالحاكم المسلم ضعف، وكانت شوكته غير قوية في وقت من الأوقات، بحيث إنه لا يقدر على دفع المنكرات دفعة واحدة، ولا إزالتها مرة

واحدة، فإنه مطالب بان يزيل أو يمنع ما يقدر عليه من هذه المحرمات، وأن يتعامل بمبدأ التدرج مع المحرمات الأخرى التي تحتاج إلى وقت وسياسة وأناة في منعها.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تقسيم السلع المحرمة أمام إنكارها ومنعها إلى نوعين:

النوع الأول: محرمات يسهل إزالتها والمنع منها بسلطة الحاكم؛

وهذا المحرمات لا تستند لقوة في ارتكاب تلك المحرمات، وليست منظمة ومتفشية في المجتمع، وليس لها أعوان يحمونها، بل تقع من آحاد وأفراد المجتمع بسبب غلبة الشهوة أو الجهل بحكمها، أو عن تأول، أو عن هوى متبع.

فهذه المحرمات يرتكبها المخالفون بخفاء وتستر، ويرجون عدم فضحهم عند فعلها، وهو ما يقع من أفعال الكذب والغش والخديعة في أكل أموال الناس ظلماً وعدواناً، وما يفعلونه من ارتكاب الفواحش من زنا ولواط وأكل الربا وسرقة، وترك القيام بالفرائض كالمجاهرة بفطر رمضان، وترك الصلاة، والاستهزاء بشعائر الإسلام، وهذه المحرمات أمام مراتب الإنكار يسهل - بإذن الله - منعها والتخلص من وجودها؛ وذلك بالقوة التي يمتلكها الحاكم أو كل من له قوة يتوصل بها إلى منع المحرمات بما يتوافق مع المصالح ودرء المفاسد إن وجدت.

فبعض المحرمات تمنع بقوة السلطان عن الظهور العلني وتفتيشها بين الناس، يقول عثمان بن عفان رضي الله عنه «إن الله ليسع بالسلطان ما لا يسع بالقرآن»^(٥٨).

يعني أن منع السلطان للمحارم أكثر وأشد مما يمنعه القرآن الكريم عند ضعيفي الإيمان وقليل الوقوف عند زواجر القرآن ونواهيه، بينما عقوبات السلطان يقفون دونها خوفاً من عقوبة بالحبس أو بالتغريم أو بما يقرره في المخالفين.

أو يمنعون المخالفين والمرتكبين للحرمات بالقول والحجة القوية والدليل القاطع، مع حسن البيان وصدق الموعظة؛ ليكون قناعة مانعة من فعل المحرم خاصة من المسلمين الذين يفعلون الحرام بسبب شبهات وجهل، فهؤلاء ينقادون للحق إن عرفوه؛ لأن فعلهم جاء عن قلة معرفة وجهل وضعف الوازع الديني وبعدهم عن الثقافة الشرعية الإيمانية.

النوع الثاني: محرمات لا يمكن منعها دفعة واحدة:

وينقسم موقف المكلف من المحرمات التي يصعب منعها جملة واحدة، إلى قسمين:

القسم الأول: موقف ولي أمر المسلمين الحاكم صاحب القدرة ومن في حكمه.

والقسم الثاني: موقف المكلف الذي ليس له قدرة كالحاكم.

أما القسم الأول فالواجب على الحاكم إقامة شعائر الإسلام، ومنع كل ما من شأنه منع الشعائر ومحاربتها، يقول الماوردي عن مهام الخليفة ومسئوليته العشرة فأولها: «حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاع ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة وبين له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود؛ ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل»^(٥٩).

ولذا إن وجدت محرمات تحت سلطان الحاكم فيجب عليه شرعاً السعي الجاد لمنعها وإيقافها ابتداءً، أما إن كانت المحرمات لا يمكن منعها فينظر إلى مستند وارتكاز هذه المحرمات، ولا يخلو ذلك من أمرين:

الأمر الأول: محرمات مستندة لقوة القانون وحمايته لها.

الأمر الثاني: تعمق المحرمات في منظومة الفساد المنتشرة في بعض دوائر القرار والخدمات والمؤسسات.

أما الأمر الأول: فيجب على الحاكم النظر في إيجاد البديل القانوني المشروع الذي يستطيع من خلاله تحويل المحرم إلى مشروع، كما في

التعاملات المالية الربوية في البنوك التقليدية، أو منتجات السياحة المزدوجة بين المباحات والمحرمات التي يدعون أنها أصبحت من مستلزمات السياحة كالخمر والزنا واللواط والشذوذ والتعري الفاضح بين الرجال والنساء.

فهذه المحرمات المرعية بالقانون يحتاج إلى سن تشريعات قانونية بإشراف المتخصصين في المجالات ذات الصلة بالقانون والاقتصاد والشريعة والسياحة والأمن والتجارة لتتضافر الجهود للخروج بقانون يمنع المحرمات، مع إيجاد بديل ناجح يحل محل المحرمات، ولا يعرقل مصالح الناس أو يأتي بمفاسد أكبر، يقول الإمام القرافي: «أن يأمن من أن يؤدي إنكاره إلى منكر أكبر منه، قبل أن ينهى عن شرب الخمر فيؤدي نهيها عنه إلى قتل النفس ونحوه»^(٦٠).

الأمر الثاني: المحرمات المتعمقة في منظومة الفساد المنتشرة في بعض دوائر القرار والخدمات والمؤسسات.

وفي هذه الحالة على الحاكم التعامل معها ببصيرة، وبمقتضى المصالح والمفاسد، فدرء المفاسد أولى ومقدم على جلب المصالح، وقد دلت الأدلة الشرعية على ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٦١).

ففي الآية الكريمة نهي عن سب آلهة الكفار مع أنه مشروع، وذلك درءاً لمفسدة أن يسبوا الله تعالى عدواً منهم بغير علم.

وأيضاً ترك النبي ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد نبي الله تعالى إبراهيم^(٦٢)، وهو أمر مشروع، ومع هذا تركه رسول الله ﷺ درءاً لمفسدة افتتان أهل مكة حديثي العهد بالكفر بهذا الأمر، فيتولد منه مفسد أكبر من تلك المصلحة.

وقد بوب الإمام البخاري في صحيحه باباً لهذا المعنى فقال: «باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه»^(٦٣).

لذلك يراعى ذلك في التحرك لمنع المحرمات من الحاكم عن طريقين؛ أحدهما: التوعية في تحقيق المنع بتعريف الناس بمضار هذا المحرم على دين

المسلم ودينه، وتهيئة نفوسهم لامثال أوامر التحريم والمنع، والآخر: التدرج، وهو ما سوف نفصل فيه القول في المبحثين الآتين.

المبحث الرابع: حكم زيادة الضرائب على السلع المحرمة في ضوء السياسة الشرعية

سبق القول: إن الغرض الأساس من زيادة الضرائب على السلع المحرمة كالخمر والتبغ هو تضيق نطاق التعامل بهذه السلع، بتقليل المستهلكين لها تمهيدا لمنعها بالكلية، حيث إن زيادة أسعارها لن تجعلها في متناول جميع من يرغبون في تناولها، بل يقصر تناولها على فئة القادرين فقط، وهم قلة في أغلب الدول، وبالتالي يكون الوضع مهيناً لمنعها بالكلية بعد وقت يقرره ولي الأمر وفق معطيات الواقع وتقديره للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإجراء زيادة الضرائب على السلع المحرمة يجد سنده من بعض مقررات السياسة الشرعية والقواعد الفقهية، وهو ما نعرض لتفصيله في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى.

أولاً: الاستدلال بالتدرج في تحريم الخمر:

يعد تحريم الخمر من أظهر الأمثلة على تدرج الشريعة الإسلامية في تحريم المحرمات الكبرى التي تعم بها البلوى، حيث نزل في الخمر أربع آيات، هي: قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) [البقرة: ٢١٩]، وقوله عز شأنه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) [النساء: ٤٤]، وقوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١)) [المائدة: ٩٠-٩١]

وإن كان الفقهاء والمفسرون قد اختلفوا في الآية التي استقر بها تحريم الخمر، ولهم في هذه المسألة ثلاثة أقوال^(٦٤):

القول الأول: وهو قول الحسن البصري أن تحريم الخمر كان بالآية الأولى في سورة البقرة، في قوله تعالى: (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير) وقرأ حمزة والكسائي كثير؛ لأنه ما كثر إثمه لم يجز استباحته، فوقع بها التحريم، وكان ما بعدها مؤكداً.

القول الثاني: وهو قول بعض المتأخرين أن تحريم الخمر استقر بالآية التي في سورة الأعراف من قوله تعالى: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي) لما فيها من صريح التحريم وفي غيرها من طريق الاحتمال.

القول الثالث: وهو قول قتادة: وعليه أكثر العلماء، أن تحريم الخمر استقر بآية المائدة من قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام) إلى قوله: (فهل أنتم منتهون).

وقد روى عبد الوهاب، عن عوف عن أبي القموص زيد بن علي، قال: أنزل الله تعالى في الخمر ثلاث مرات، فأول ما أنزل: (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) فشربها قوم، وامتنع عنها قوم، ثم أنزل الله تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فامتنعوا عنها، في وقت الصلاة، وشربوها في غير وقت الصلاة، ثم أنزل: (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون) فقال عمر: انتهينا انتهينا، فاستقر بها التحريم^(٦٥).

والخلاصة أن الخمر لما كانت إحدى المحرمات التي يتلبس بشربها أغلب الناس في المجتمع، فإن الشارع الحكيم تدرج في تحريمها، من خلال الإشارة أولاً إلى بعض أضرارها، ثمن من خلال تضيق مساحة الأوقات التي يجوز شربها فيها، ثم جاء التحريم صريحاً قاطعاً بعد أن تهيأت النفوس لذلك التحريم.

ثانياً: الاستدلال بالتدرج في تعريم الربا^(٦٦)؛

كان الربا محرماً في الأديان السماوية قبل الإسلام، وكانت العرب في الجاهلية تعرف تحريمه، ولذلك لما أرادوا تجديد بناء الكعبة اشترطوا ألا يدخل فيها إلا كسب طيب، "ولا يدخل فيها مهر بغيٍّ ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس"^(٦٧).

لكن يلاحظ أنه وإن كان الربا محرماً، إلا أن النص على تحريمه لم ينزل في القرآن من أول الأمر، ولا دفعة واحدة، بل جاءت النصوص على درجات:

١. فوردت الإشارة إليه في المرحلة المكية دون تصريح في قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ [المدثر، الآية ٦]، كما أشار لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٦٨) رحمه الله، لكن هذه الإشارة محتملة، وليست صريحة في ذكر الربا.

٢- وورد ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم، الآية ٣٩]، وقد أشار دراز -رحمه الله- إلى أن الآية ليس فيها وعيد لأكل الربا، بل اكتفت بنفي الثواب له عند الله^(٦٩).

٣- ثم بين القرآن الكريم أن الربا ظلم للفقراء والمحتاجين، وأنه استغلال من أصحاب الثروة، وأن ذلك كان سبباً لتحريم بعض الطيبات على اليهود، بقوله جل شأنه: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل﴾ [النساء، الآية ١٦٠]، وهو تلويح بالتحريم لأن الله تعالى قال بعدها: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ [النساء، الآية ١٦٢] فالنص على الإيمان بما أنزل من قبل، مع ذكر تحريم الربا على من قبلنا، إشارة لتحريمه علينا^(٧٠).

٤- وجاء النهي الصريح عن أكل الربا بذكر أبشع صورته، وهي صورة تضاعف الدين، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران، الآية ١٣٠] ، وإذا كانت هذه الآيات نزلت وقت غزوة أحد في السنة الثالثة للهجرة، علم أن تحريم الربا الصريح بدأ في هذه المرحلة.

ثم كانت المرحلة الأخيرة بتحريم كل ما زاد على رأس المال، وترك كل ما بقي من الربا، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) ﴿ [البقرة، الآيتان ٢٧٨، ٢٧٩].

لكن هناك ما يدل على أن التحريم وقع قبل ذلك؛ فحديث القلادة الذي رواه مسلم في صحيحه، وأمر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالأبى تباع القلادة حتى يفصل ما فيها من الذهب، حصل في خير، وخير كانت في السنة السابعة للهجرة. وفي صحيح مسلم عن البراء بن عازب قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبيع هذا البيع، أي الذهب بالفضة نسيئة، فقال: "ما كان يدًا بيد فلا بأس، وما كان نسيئة فهو ربا" (٧١). فقلوه: قدم المدينة، يوحي بأنه كان في مرحلة مبكرة من العهد المدني (٧٢).

ثالثاً: الاستدلال بمراعاة الشريعة الإسلامية للعرف المحلي:

حيث ورد في السنة النبوية العديد من المواقف التي تنبئ عن مراعاة النبي ﷺ لبعض أعراف الناس التي كانت مستقرة لديهم، حتى لا يفتنوا، ومن ذلك:

١- ما روي عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: "يا عائشة، لولا أن قومك حديثو عهد بشرك، لهدمت الكعبة، فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيها ستة أذرع من الحجر، فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة" (٧٣).

وفي رواية: عن عائشة رضي الله عنهم، زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال لها: «ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟»، فقلت: يا رسول الله، ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: «لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت»^(٧٤).

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: «نعم» قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: «إن قومك قصرت بهم النفقة» قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: «فعل ذلك قومك، ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض»^(٧٥).

ووجه الاستشهاد من هذا الحديث على مراعاة أعراف الناس: أن النبي ﷺ كان يريد هدم الكعبة، وإقامتها على قواعد إبراهيم بعد أن قصرت قريش في بنائها، ولكنه ﷺ لم يقم بهذا الفعل، مراعاة لمشاعر قريش الذين كانوا حديثي عهد بالإسلام، وخشي ﷺ أن هو أقدم على هذا الفعل أن يفتن قريشاً الذين كانوا حديثي عهد بالإسلام؛ قال الإمام النووي: "في هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام منها: إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة، وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة، بدئ بالأهم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردّها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصلحة، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه، وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريباً، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيماً فتركها ﷺ، ومنها فكر ولي الأمر في مصالح رعيته واجتنابه ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية كأخذ الزكاة وإقامة الحدود ونحو ذلك، ومنها تألف قلوب الرعية وحسن حياتهم وأن لا ينفروا ولا يتعرض لما يخاف تنفيرهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي"^(٧٦).

٢- وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، قال: كنا في غزاة - قال سفيان: مرة في جيش - فكسع رجل من المهاجرين، رجلاً من الأنصار، فقال

الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: «ما بال دعوى الجاهلية» قالوا: يا رسول الله، كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: «دعوها فإنها متنتة» فسمع بذلك عبد الله بن أبي، فقال: فعلوها، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فبلغ النبي ﷺ فقام عمر فقال: يا رسول الله: دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(٧٧).

ووجه الدلالة من قول النبي ﷺ هذا، أنه كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه مصلحة، لئلا يكون ذريعة لتنفير الناس عنه وقولهم: إن محمداً يقتل أصحابه. قال ابن الجوزي: "قوله: ((لا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه)) سياسة عظيمة وحزم وافر، لأن الناس يرون الظاهر، والظاهر أن عبد الله بن أبي كان من المسلمين ومن أصحاب الرسول ﷺ، فلو عوقب من يظن خلاف ما يظهر لم يعلم الناس ذلك الباطن، فينفرون عمن يفعل هذا بأصحابه"^(٧٨).

وشرح الإمام العيني كيفية حدوث نفور الأمم إذا قتل النبي ﷺ أمثال هؤلاء المنافقين، فقال: "قوله: (أنه) أي: النبي ﷺ (كان يقتل أصحابه) ويتنفر الناس عن الدخول في الإسلام، ويقول بعضهم لبعض: ما يؤمنكم إذا دخلتم في دينه أن يدعي عليكم كفر الباطن فيستبيح بذلك دماءكم وأموالكم؟ فلا تسلموا أنفسكم إليه للهلاك، فيكون ذلك سبيلاً لنفور الناس عن الدين"^(٧٩).

ويقول ابن تيمية في ذلك: "إن النبي ﷺ كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه مصلحة لئلا يكون ذريعة إلى قول الناس أن محمداً ﷺ يقتل أصحابه؛ لأن هذا القول يوجب النفور عن الإسلام ممن دخل فيه، وممن لم يدخل فيه، وهذا النفور حرام"^(٨٠).

رابعاً: الاستدلال بموقف الإسلام من الرق:

وضع الإسلام الأساس الأول لإلغاء نظام الرق، ولم يحاول أن يلغيه دفعة واحدة؛ لأن الإسلام دين إصلاح لا هدم، ولو دعا إلى تحرير كل العبيد لاهتز كيان العالم، وفسدت المصالح، وتعطلت حاجات الناس، وما استطاعوا في

ذلك الوقت أن يأخذوا سيرهم في الحياة، فكانت الظروف الاجتماعية التي كانت موجودة عند ظهور الإسلام تحتم على المشرع الحكيم أن يقر الرق في صورة ما، وتجعل محاولة إلغائه أمراً شديداً الصعوبة.

وأيضاً فإن الإسلام لم يقر الرق إلا في صورة تؤدي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج، وفي ذلك يقول الأستاذ د. علي عبد الواحد وافي: "ظهر الإسلام في عصر كان نظام الرق فيه دعامة ترتكز عليهما جميع نواحي الحياة الاقتصادية، وتعتمد عليها جميع فروع الإنتاج في مختلف أمم العالم، فلم يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مُشرّع تحريمه تحريماً باتاً لأول وهلة؛ لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض أوامر المشرع للمخالفة والامتهان، وإذا أتيح لهذا المشروع من وسائل القوة والقهر ما يكفل به إرغام العالم على تنفيذ ما أمر به فإنه بذلك يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة، ويؤدي تشريعه إلى أضرار بالغة لا تقل في سوء مغبتها عما تتعرض له حياتنا في العصر الحاضر إذا الغي بشكل مفاجئ نظام البنوك أو الشركات المساهمة فيكون ضررها أكثر بكثير من نفعها"^(٨١).

ثم يقول الأستاذ د. عبد الواحد وافي: "وبذلك كفّل الإسلام القضاء على الرق في صورة سليمة هادئة وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئاً فشيئاً من هذا النظام"^(٨٢).

ولقد استخدم الإسلام في بعض الأحيان طريق التدرج في تحريم الخمر، وقد كان العرب من أكثر الناس تناولا لها، فلو حرمت مرة واحدة لأدى ذلك إلا تفكك المجتمع وتمسك البعض بها. فبين الشارع الحكيم ضررها أولاً ولم يحرمها في بادئ الأمر ثم حرمها عند إرادة الصلاة { لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ } (النساء الآية ٤٣) .

وفي المرتين امتنع بعض الناس عن تناولها ثم بعد ذلك حرمها مطلقاً. { إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (المائدة الآية ٩٠) .

قلت: ويقاس على هذا المنهج في التعامل مع نظام الرق: التدرج في التعامل مع المحرمات ذات الانتشار الواسع بين عموم أفراد المجتمع، والعلة الجامعة بين الرق وبين المحرمات المنتشرة: هو أن كليهما منتشر انتشارا واسعا، بحيث لو أريد منعه دفعة واحدة، لاختل النظام الاقتصادي أو الاجتماعي، فثبت بهذا جواز التدرج في منع السلع المحرمة بزيادة الضرائب عليها.

خامساً: الاستدلال بقاعدة الأمور بمقاصدها:

الأصل في هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات»^(٨٣).
لقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر حديث النية؛ فقال: أبو عبيدة: ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة منه، واتفق الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وابن مهدي، وابن المديني، وأبو داود، والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم، ومنهم من قال: ربعة، ووجه البيهقي كونه ثلث العلم: بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها؛ لأنها قد تكون عبادة مستقلة، وغيرها يحتاج إليها ومن ثم ورد «نية المؤمن خير من عمله».

وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم، أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عنده فإنه قال: أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث:

حديث «الأعمال بالنية»

وحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»

وحديث «الحلال بين والحرام بين» .

وقال أبو داود: مدار السنة على أربعة أحاديث: حديث «الأعمال بالنيات»^(٨٤).

ووجه الاستدلال بهذه القاعدة: ان زيادة الضرائب على السلع المحرمة تصرف غير مقصود لذاته، وإنما القصد منه هو منع الناس -بصورة جزئية من تناول هذه المحرمات- فيكون هذا التصرف جائزا، لأن الحكم الذي يترتب

على أمر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر، كما تقرر مجلة الأحكام العدلية في شرح هذه القاعدة^(٨٥).

سادساً: الاستدلال بقواعد ارتكاب الضرر الأخف لدفع المفسدة الأعظم:

ومن هذه القواعد:

(أ) يختار أهون الشرين، أو أخف الضررين.

(ب) إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما. هذه القواعد مهما اختلفت ألفاظها فهي متحدة المعنى، أي (أن الأمر إذا دار بين ضررين أحدهما أشد من الآخر فيتحمل الضرر الأخف، ولا يرتكب الأشد)^(٨٦).

وقد مثلوا لهذه القاعدة: بخرق الخضر-عليه السلام- السفينة لدفع غصبتها وذهاب جملتها، وكالكذب فإنه مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه جاز: كالكذب للإصلاح بين الناس، وعلى الزوجة لإصلاحها. ووجه الاستدلال بهذه القواعد: أن تحصيل الضرائب على السلع المحرمة، مفسدة، لأنها تحصيل مال من كسب محرم، إلا أن هذه المفسدة تغتفر في سبيل دفع مفسدة أكبر، وهي إتاحة هذه السلع أمام الجمهور العريض من الناس يتناولونها، ويعصون الله بها.

المبحث الخامس: الضوابط الشرعية لفرض لزيادة الضرائب على السلع المحرمة

إذا كنا قد انتهينا في المبحث السابق إلى جواز زيادة الضرائب على السلع المحرمة؛ كإجراء لتقليل الإقبال عليها وتقليل عدد مستهلكيها، فإن هذا الجواز ليس على إطلاقه، بل لابد أن يكون منضبطاً ببعض الضوابط الشرعية، والتي نستعرضها فيما يلي:

الضابط الأول: ألا يكون هناك سبيل إلى منع هذه السلع المحرمة منعاً كلياً:

كأن يكون هذا الإجراء في حال ضعف الدولة أو الحكومة، أو لانتشار هذه المحرمات انتشاراً واسعاً بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الدولة، ويصعب بالتالي إلغاؤها مرة واحدة، مثل أن تقوم حكومة إسلامية في بلد جميع

البنوك فيه بنوك ربوية، وتمثل عماد الاقتصاد في هذه البلدة، أو يكون الدخان منتشرًا شربه بين السواد الأعظم من المواطنين (كما هو الحال في بعض بلاد الشام^(٨٧) ومصر مثلاً)، ويصعب بالتالي منعه منعًا تامًا دون الأخذ بأسلوب التدرج في المنع.

وشاهد ذلك هو التدرج في تحريم الخمر، حيث سبق أن أوضحنا أن الخمر حرمت على مراحل ثلاث، ولم يكن تحريمها دفعة واحدة، وقد سبق الكلام على هذه المسألة في المبحث السابق، فلا نعيده ههنا منعًا للتكرار.

الضابط الثاني: أن يكون إجراء زيادة الضرائب على هذه السلع ناجعاً في الحد من استهلاك السلع المحرمة والإقبال عليها، وإلا لم يكن له فائدة، ولم يجز اللجوء إليه في التعامل مع هذه المحرمات، ويستأنس لذلك بما ورد في كتب السنن عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: ذئرن^(٨٨) النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشكون أزواجهن، فقال النبي ﷺ: «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم»^(٨٩).

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ نهى أولاً عن ضرب النساء، ثم لما أدى هذا النهي إلى اجترأ النساء على أزواجهن وسوء خلقهن، رأى ﷺ أن هذا النهي غير ناجع في تقويم الزوجات، واستقامة العشرة بين الأزواج، فأجاز ﷺ الضرب، مع الإرشاد إلى أن تركه أفضل.

كما أن لولي الأمر أن يزيد في العقوبات إذا رأى الناس لا ترتدع بالعقوبة المطبقة، ومن ذلك ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من زيادة حد شرب الخمر إلى الثمانين سياسةً، لما رأى أن حد الأربعين غير كاف في الردع عن الشرب^(٩٠)، ومن هنا فيجب على الدولة الإسلامية ممثلة في أجهزتها الرقابية والإحصائية أن تقوم مدى نجاعة هذا الإجراء في الحد من استهلاك السلع المحرمة، لترفع تقريرها إلى ولي الأمر الذي له حق تقرير الاستمرار في هذا الإجراء إلى مدة معينة أو التوقف عنه.

على أن إجراء زيادة أسعار السلع غير الضرورية -بصفة عامة- غالباً ما يؤدي إلى نتائج شبه محققة في تقليل استهلاك هذه السلع، ومن ذلك أن مبيعات الخمور في المملكة المغربية انخفضت بنسبة ١٨% في الفترة من يناير- أغسطس ٢٠١٤م، مقارنة مع المدة ذاتها من عام ٢٠١٣م، وأرجع الخبراء هذا الانخفاض الكبير إلى زيادة الحكومة المغربية الضرائب على الكحوليات من ٥٠٠ درهم للهيكتولتر إلى ٧٠٠ درهم.

ومن ذلك أيضاً: ما حدث في جمهورية مصر العربية مؤخراً؛ من انخفاض مبيعات السجائر نتيجة زيادة الضرائب على الدخان، حيث أعلنت رابطة تجار السجائر بمحافظة القاهرة والجيزة، انخفاض مبيعات السجائر بأكثر من ١٥% نتيجة الزيادات المتتالية في أسعارها مؤخراً.

وقالت الرابطة في بيان لها يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٠٣/٣: إن نسبة الانخفاض في مبيعات السجائر قد ترتفع إلى ما بين ٣٠ و ٤٥% بعد تطبيق الزيادة المتوقعة في شهر يوليو ٢٠١٥^(٩١).

الضابط الثالث: أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً، فلا تكتفي الدولة به وتتعهد عن البحث عن سبل منع السلع المحرمة منعاً تاماً أو شبه تام، سواء من خلال تطبيق الحدود والعقوبات الشرعية، أو من خلال البحث عن وسائل أخرى تكون أكثر نجاعة في الحد من استهلاك تلك السلع؛ ذلك أن هذا الإجراء يدخل تحت الضرورات، والضرورة تقدر بقدرها^(٩٢)، أو (ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها)^(٩٣)، والمقصود أن كل فعل جَوِّز للضرورة إنما جاز ذلك الفعل بالقدر الذي يحصل به إزالة تلك الضرورة، ولا يجوز الزيادة عن هذا الحد، المضطر إلى أكل الميتة لا يأكل من الميتة إلا بقدر ما يدفع عن نفسه الضرورة الملجئة إلى أكل الميتة، وهي: خوف الهلاك جوع^(٩٤).

وبناء عليه فإن إجراء فرض أو زيادة ضرائب على السلع المحرمة يصبح محرماً غير جائز بمجرد قدرة الدولة على منع هذه السلع بسلطة القانون، دون أن يتسبب ذلك في إلحاق الأذى البالغ باقتصادها، أو يتسبب في اضطرابات اجتماعية.

الضابط الرابع: ألا يصرف ريع هذه الضرائب في أعمال البر كبناء المساجد أو عمارتها أو دفع رواتب الموظفين، وإنما يصرفه في أعمال مثل رصف الطرق وتعييدها، أو إصلاح البنية التحتية... وما شابه ذلك، وهذا لأن الضرائب على السلع المحرمة ليست كسبا طيباً محضاً، وإنما تشبه ما عبر عنه الفقهاء بالكسب الدنيء، حيث ورد في السنن عن ابن محيصة، عن أبيه، أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام «فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه، حتى أمره أن أعلفه ناضحك ورقيقك»^(٩٥).

قال الخطابي: "وقوله أعلفه ناضحك أو رقيقك يدل على صحة ما قلناه، وذلك أنه لا يجوز له أن يطعم رقيقه إلا من مال قد ثبت له ملكه، وإذا ثبت له ملكه فقد ثبت أنه مباح، وإنما وجهه التنزيه عن الكسب الدنيء والترغيب في تطهير الطعام والإرشاد فيها إلى ما هو أطيب وأحسن وبعض الكسب أعلى وأفضل وبعضه أدنى وأوكر."

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن كسب الحجام إن كان حراً فهو محرم، واحتج بهذا الحديث بقوله إنه خبيث وإن كان عبداً فإنه يعلفه ناضحه وينفقه على دوابه"^(٩٦).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١. أثبت البحث منهج الشريعة الإسلامية في التدرج في التعامل مع المحرمات ذائعة الانتشار في المجتمع، ذلك المنهج الذي يدل على مراعاة الحكمة والتبصر في مآلات التصرفات.
٢. الأصل في الشريعة الإسلامية: أن السلع المحرمة يجب منعها منعاً تاماً، ومنع كل ما يتصل بها من أفعال أو تصرفات، مثل بيعها، أو تصنيعها أو جلبها، أو تصديرها.

٣. أثبت البحث بالعديد من الأدلة جواز قيام الحكومة الإسلامية بزيادة الضرائب على السلع المحرمة للحد من استهلاكها وتقليل أعداد المتعاطين لها، تمهيدا لمنعها بالكلية.

٤. قدم البحث العديد من الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في حال قيام الحكومات في الدول الإسلامية بزيادة الضرائب على السلع المحرمة تمهيدا لمنعها بالكلية، وهذه الضوابط هي:

الضابط الأول: ألا يكون هناك سبيل إلى منع هذه السلع المحرمة منعاً كلياً.
الضابط الثاني: أن يكون إجراء زيادة الضرائب على هذه السلع ناجعاً في الحد من استهلاك السلع المحرمة والإقبال عليها.
الضابط الثالث: أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً.
الضابط الرابع: ألا يصرف ريع هذه الضرائب في أعمال البر.

ثانياً: التوصيات:

١-أوصي ولاية الأمور حكام الدولة الإسلامية ضرورة الإسراع في تطبيق الشريعة الإسلامية، امتثالاً لأوامر المولى سبحانه وتعالى، ولنيل سعادتي الدنيا والآخرة، ولإصلاح الأوضاع غير المرضية للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بسبب غياب تطبيق الشرع الحنيف.

٢-كما أوصي ولاية الأمور ممن لا يستطيع تطبيق الشريعة بصورة كاملة، أن يسعوا جهدهم في منع المنكرات والمحرمات، لأن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح.

٣-أوصي جميع الحكومات في الدول الإسلامية التي لا تستطيع تطبيق الشريعة في الوقت الراهن تطبيقاً كاملاً، باعتماد أسلوب زيادة الضرائب على السلع المحرمة، للحد من استهلاكها وتقليل أعداد المتعاطين لها فما لا يدرك جلّه لا يترك كله.

مراجع البحث

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى:

- ٣٥٤هـ). ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الأولى، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٢. الأحكام السلطانية. تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠ هـ). دار الحديث، القاهرة.
٣. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق.
٤. الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٥. الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٦. الأشباه والنظائر، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، تحققي: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، (ص ٧٣).
٧. أصول الفقه، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي - القاهرة.
٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ). تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. تأليف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠ هـ). الحاشية: منحة الخالق لابن عابدين. دار الكتاب الإسلامي.
١٠. بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية. تأليف: محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبي سعيد الخادمي الحنفي (المتوفى: ١١٥٦ هـ). مطبعة الحلبي. الطبعة: بدون طبعة، ١٣٤٨ هـ.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس. تأليف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.
١٢. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر المؤلف المعروف بتاريخ ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.
١٤. تاريخ بغداد. تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م).
١٦. فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ). دار الفكر - بيروت.
١٧. التأصيل العلمي للضريبة والزكاة، أ.د. وائل إبراهيم الراشد، بحث قدم لمؤتمر الضريبة والزكاة غد الكويت، جامعة الكويت، ١٣/٥/٢٠٠٥ م.
١٨. التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج. تأليف: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ). مطبعة الحلبي. (١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م).
١٩. تحفة المحتاج في شرح المنهاج. تأليف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي.

٢٠. التدرج في التشريع والتطبيق في الشريعة الإسلامية، د. محمد مصطفى الزحيلي، منشورات اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية-الكويت.

٢١. التدرج في التشريع والتطبيق، د. محمد الزحيلي، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٠٠م).

٢٢. تفسير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م).

٢٣. تفسير القرآن العظيم. تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ). تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٤. تفسير القرآن. تأليف: أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي. دار ابن حزم، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٥. تفسير الماوردي = النكت والعيون. تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ). تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. تهذيب اللغة. تأليف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٧. التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي، د. موسى آدم عيسى، رسالة دكتوراه في قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٩٩٠م.

٢٨. الجامع الصحيح المختصر. تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية

الشرعية - جامعة دمشق. دار ابن كثير، اليمامة - بيروت. الطبعة الثالثة، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

٢٩. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي. تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية، القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٣٠. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع. تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢ هـ). الطبعة: الأولى، (١٣٩٧ هـ)

٣١. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٢. الحدود الأنيفة للشيخ زكريا الأنصاري، دار الفكر المعاصرة-بيروت

٣٣. حقوق الإنسان في الإسلام، د. علي عبد الواحد وافي، دار نضهة مصر- القاهرة (١٩٦٧ م).

٣٤. الدر المنثور. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ). دار الفكر، بيروت.

٣٥. الربا في نظر القانون الإسلامي، للأستاذ محمد عبد الله دراز، بنك فيصل الإسلامي المصري، د.ت.، أصل المحاضرة أُلقيت في ١٩٥١ م.

٣٦. رد المحتار على الدر المختار. تأليف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢ هـ). دار الفكر، بيروت. الطبعة: الثانية، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

٣٧. الرق في الجاهلية والإسلام، لإبراهيم محمد حسن الجمل، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٨. روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣٩. الزكاة والضريبة، د. غازي عناية، دار إحياء العلوم (١٩٩٥ م).
٤٠. الزكاة ودورها في تنمية المجتمع، أحمد عطية الباطني، بحث قدم لمؤتمر الضريبة والزكاة غد الكويت، جامعة الكويت، ١٣/٥/٢٠٠٥ م.
٤١. سنن أبي داود. تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٤٢. سنن الترمذي. تأليف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. الطبعة: الثانية، (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
٤٣. سنن الدارمي. تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
٤٤. السياسة الشرعية لفضيلة الدكتور/ عبد العال أحمد عطوة، من محاضرات في نظام الحكم في الإسلام ألقاها فضيلته على طلاب المعهد العالي للقضاء.
٤٥. السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية، د. فؤاد عبد المنعم أحمد، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة (١٤٢٢هـ).
٤٦. السياسة الشرعية، للشيخ عبد الوهاب خلاف، المطبعة السلفية-القاهرة (١٣٥٠هـ).
٤٧. شرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد الزرقا، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤٨. شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. شركة الطباعة الفنية المتحدة-القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م).

٤٩. شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي
الصرصري، (٣٥٩/١)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة
الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م).
٥٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣ هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار
العلم للملأين، بيروت. الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥١. الضرائب في النظام المالي الإسلامي، إبراهيم محمد إبراهيم خريس، دار
الأيام للنشر والتوزيع، ١٩٩١ م
٥٢. الطرق الحكمية. تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين
ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ). مكتبة دار البيان.
٥٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد بن
موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى:
٨٥٥ هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٤. غياث الأمم في التيات الظلم، للجويني، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب،
الطبعة الثانية، ١٩٨١ م، المكتبات الكبرى.
٥٥. فتح الباري. تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر
العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ). تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب
الدين الخطيب. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد
الباقي. دار المعرفة-بيروت (١٣٧٩ هـ).
٥٦. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل.
تأليف: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل
(المتوفى: ١٢٠٤ هـ). دار الفكر-بيروت.
٥٧. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق. تأليف: أبي العباس شهاب الدين
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى:
٦٨٤ هـ). عالم الكتب-بيروت.

٥٨. فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، د. سامي بن إبراهيم السويلم، (٢٠٠٥م).

٥٩. فقه المعاملات لعبد العزيز عزام، مكتبة الرسالة الدولية (١٩٩٧م).

٦٠. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. تأليف: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: ١١٢٦هـ). دار الفكر. (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٦١. القاموس المحيط. تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٢. قواعد الفقه. تأليف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي. الصدق بيلشرز، كراتشي. الطبعة: الأولى، (١٤٠٧ - ١٩٨٦).

٦٣. القواعد النورانية الفقهية. تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ). حققه وخرج أحاديثه: د أحمد بن محمد الخليل. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين. تأليف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ). تحقيق: علي حسين البواب. دار الوطن، الرياض.

٦٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت (ط ١)

٦٦. المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. غازي عناية، دار الجيل - بيروت (١٩٩٠م).

٦٧. مجلة الأحكام العدلية، تأليف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية. تحقيق: نجيب هواويني، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي (ص ١٦).

٦٨. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
٦٩. مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، لصالح بن محمد بن حسن آل عُمَيْر، الأسمرِّي، القحطاني، دار الصمعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢ هـ). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٧١. المستدرک على الصحيحين. تأليف: أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).
٧٢. المستصفي في علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
٧٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
٧٤. مسند الحميدي. تأليف: أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩ هـ). حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني. دار السقا، دمشق - سوريا. الطبعة: الأولى، (١٩٩٦ م).
٧٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري

(المتوفى: ٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ). المكتبة العلمية، بيروت.

٧٧. المطلع على ألفاظ المقنع. تأليف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي، أبي عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ). تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادى للتوزيع. الطبعة: الأولى، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م).

٧٨. معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

٧٩. معجم مقاييس اللغة. تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٨٠. معين الحكام فيما تردد بين الخصمين من الأحكام للإمام أبي الحسين علاء الدين بن خليل الطرابلسي، الحنفي، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ، الموافق ١٩٧٣م، بمطبعة الحلبي بمصر.

٨١. المغرب. تأليف: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ). دار الكتاب العربي.

٨٢. المفردات في غريب القرآن. تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ). تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم - الدار الشامية، دمشق - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

٨٣. المنتقى من السنن المسندة. تأليف: أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ). تحقيق: عبد الله عمر

- البارودي. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت. الطبعة: الأولى، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٨٤. المنشور في القواعد للزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨٥. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
٨٦. الموطأ. تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ). تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات. الطبعة: الأولى، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
٨٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤ هـ). وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دار الكتب، مصر.
٨٨. النفقات العامة في الإسلام (دراسة مقارنة)، د. يوسف الإبراهيم، دار الكتاب الجامعي (١٩٨٠ م).
٨٩. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية. للدكتور محمد صدقي آل بورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

الهوامش والإحالات :

- (١) ونذكر في هذا الإطار الجهود المباركة لدولة الكويت بتشكيل اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي لجنة تابعة للديوان الأميري الكويتي.
- (٢) لسان العرب لابن منظور (١/٥٥٠)، والمصباح المنير، للفيومي (ص ٣٥٩) مادة (ض ر ب).
- (٣) المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. غازي عنابة، (ص ٣٠٧).

- (٤) النفقات العامة في الإسلام (دراسة مقارنة)، د. يوسف الإبراهيم (ص ١١٤) .
- (٥) الزكاة والضريبة، د. غازي عناية (ص ١٧).
- (٦) سورة المائدة آية (٣).
- (٧) سورة القصص آية (١٢).
- (٨) سورة الأنبياء آية (٩٥).
- (٩) تفسير ابن كثير (٣٢٦/٥).
- (١٠) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤٥/٢)، والصحاح للجوهري (١٨٩٦/٥) وما بعدها، ولسان العرب لابن منظور (١٢٧/١٣)، والمصباح المنير للفيومي (١٣١).
- (١١) شرح تنقيح الفصول، للقرافي (٧١/١)، وشرح مختصر الروضة، للطوفي (٣٥٩/١).
- (١٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١١٣/١).
- (١٣) أصول الفقه محمد أبو زهرة (ص ٤٢).
- (١٤) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن دليل التحريم يحكم به على التحريم سواء ثبت بالحديث المتواتر أو المشهور أو الأحاد وهو دليل ظني. وذلك أن الأدلة الظنية حجة في العمل دون الاعتقاد، خلافاً لفقهاء الحنفية الذين يشترطون لثبوت التحريم أن يثبت بديل قطعي لا شبهة فيه استناداً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ سورة النحل آية (١١٦) لذلك ما يثبت تحريمه بديل ظني يسمونه مكروهاً كراهة تحريم. انظر أصول الفقه لأبو زهرة (ص ٤٢).
- (١٥) سورة الحجرات آية (١٢)
- (١٦) سورة الحجرات آية (١١)
- (١٧) سورة الفرقان آية (٧٢)
- (١٨) سورة الأنعام آية (١٢٠)
- (١٩) تفسير الطبري (٧٢/١٢)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
- (٢٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٩١/١٣)، الصحاح، للجوهري (٩٣٥ /٣)، ولسان العرب، لابن منظور (١٠٧ /٦)، والمغرب، لأبي الفتح المطرزي (ص ٢٤٠)، والقاموس

- المحيط، للفيروزآبادي (ص ٧١٠)، وتاج العروس، للزبيدي (١٥٦/١٦-١٥٧)، والمطلع على أبواب المقنع، للبعلي (ص ٣٢٨-٣٢٩).
- (٢١) حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب (٢٦/٣)، وحاشية البجيرمي على المنهج (١٧٨/٢)، وفقه المعاملات لعبد العزيز عزام، (ص ٣٢).
- (٢٢) حاشية ابن عابدين (١٥/٤)، قواعد الفقه للبركتي (ص ٣٣٠).
- (٢٣) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (ص ٢٥٨)، القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص ٩٤٦).
- (٢٤) الفواكه الدواني للنفراوي (٢٦/١)، الحدود الأنيقة للشيخ زكريا الأنصاري (ص ٦٩)، وحاشية الروض المربع، لعبد الرحمن النجدي (٢٢/١).
- (٢٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٦٢/٣).
- (٢٦) معين الحكام للطرابلسي، ص ١٦٩، ومنحة الخالق على البحر الرائق، لابن عابدين (١٥/٤)، وحاشية رد المحتار، لابن عابدين (١٥/٤).
- (٢٧) حاشية رد المحتار، لابن عابدين (١٥/٤).
- (٢٨) حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب (٢٦/٣)، حاشية البجيرمي على المنهج (١٧٨/٢).
- (٢٩) نقله عنه ابن القيم في كتابين من كتبه، هما الطرق الحكمية (ص ١٢)، وإعلام الموقعين (٢٨٣/٤).
- (٣٠) البحر الرائق، لابن نجيم (١١/٥)، ونقله عنه ابن عابدين في حاشية رد المحتار (١٥/٤).
- (٣١) السياسة الشرعية د. عبد العال أحمد عطوة ص ١٠، من محاضرات في نظام الحكم في الإسلام ألقاها فضيلته على طلاب المعهد العالي للقضاء.
- (٣٢) السياسة الشرعية، للشيخ عبد الوهاب خلاف (ص ٧).
- (٣٣) السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية، د. فؤاد عبد المنعم (ص ٤١). وانظر القاعدة الفقهية المشار إليها في: المنشور في القواعد للزركشي (٣٠٩/١)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص ١٢١)، وبريقة محمودية، للخادمي (ص ٣٨٠/٦).
- (٣٤) للتوسع في المسألة ينظر: سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية (الضرائب)، د. صلاح الدين سلطان.

- (٣٥) غياث الأمم في التياث الظلم، للجويني، (ص ٢٧٧).
- (٣٦) العرام وزان غراب الحدة والشرس، ويقال العرم الجاهل. المصباح المنير، للفيومي (٤٠٦)، مادة (عرم) .
- (٣٧) المستصفى في علم الأصول، للغزالي، (١ / ٦٤٧) .
- (٣٨) النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، (٧ / ٧٢) .
- (٣٩) حاشية رد المحتار، ابن عابدين، (٥١/٢) .
- (٤٠) الفروق، للقرافي، (١ / ١٤١) ..
- (٤١) حاشية رد المحتار، لابن عابدين، (٢ / ٦) .
- (٤٢) انظر: الضرائب في النظام المالي الإسلامي، لإبراهيم محمد إبراهيم خريس، ص ٩٤ . والزكاة ودورها في تنمية المجتمع، أحمد عطية الباطني، ص ١٦ . والتأصيل العلمي للضريبة والزكاة، أ.د. وائل إبراهيم الراشد، ص ٣٩ . والتوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي، د. موسى آدم عيسى، ص ٣٨١ .
- (٤٣) رواه البخاري في الجامع الصحيح: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة-باب باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٦٥٨/٦)، رقم الحديث (٦٨٥٨)، ومسلم في الصحيح: كتاب الحج-باب فرض الحج مرة في العمر (٩٧٥/٢)، رقم الحديث (١٣٣٧) .
- (٤٤) فتح الباري، لابن حجر (٢٦٢/١٣) .
- (٤٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٨/٤) .
- (٤٦) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، حديث رقم (٢٠٧٧) .
- (٤٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٧/٦)، أثر رقم (١٠٠٥١)، وأبو عبيد في كتاب الأموال (ص ١٣٧) .
- (٤٨) لم أجده في كتب السنة، وقد أورده ابن تيمية في كتاب الحسبة (ص ١٤٣) .
- (٤٩) مثنى قُلب، وهو السوار. انظر: تاج العروس، للزبيدي (٦٩/٤)، مادة (ق ل ب) .
- (٥٠) رواه ابن أبي شيبه في المصنف (١٥٢/٥)، حديث رقم (٢٤٦٧٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٨/٤) .
- (٥١) مغني المحتاج، للشرييني (١٦٠/٤)، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج (٢٧/٦) .

- (٥٢) المبدع، لابن مفلح (١٥٢/٥)، والإنصاف، للمرداوي (١٢٤/٦).
- (٥٣) فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي (٢٥٨/١١)، وانظر: روضة الطالبين (١٧/٥).
- (٥٤) المغني، لابن قدامة (٢٢٢/٥).
- (٥٥) آل عمران: آية (١١٠)
- (٥٦) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان-باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان (٦٩/١)، برقم (٤٩).
- (٥٧) تاريخ ابن خلدون (٢٨٠/١).
- (٥٨) تفسير الماوردي (النكت والعيون) ١٩٩/٤، وتفسير العز بن عبد السلام ٤٦٠/٢ عن عثمان بن عفان به، وفي الدر المنثور للسيوطي ٣٢٩/٥ عن عمر بن الخطاب به، وعزاه إلى الخطيب البغدادي، ورواه الخطيب البغدادي بسنده في تاريخ بغداد ١٧٢/٥ عن عمر بن الخطاب به.
- (٥٩) الأحكام السلطانية للماوردي (٤٠/١).
- (٦٠) الفروق، للقرافي (٢٥٥/٤)
- (٦١) سورة الأنعام آية (٩٠)
- (٦٢) عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال: بكفر - لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالأرض، ولأدخلت فيها من الحجر". رواه البخاري في صحيحه: كتاب العلم-باب باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه (٥٩/١)، برقم (١٢٦)، مسلم في الصحيح: كتاب الحج-باب باب نقض الكعبة وبنائها (٩٦٩/٢)، رقم الحديث (١٣٣٣). واللفظ لمسلم.
- (٦٣) انظر الحاشية السابقة.
- (٦٤) تنظر هذه الأقوال في تفسير الطبري (٣٧٦/٨)، (٥٧٠/١٠)، وتفسير ابن عطية (٢٩٢/١)، (٢٣٣/٢)، وتفسير القرطبي (٥٢/٣)، (٢٠٠/٥).
- (٦٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٣٢/٤)، وانظر: تفسير ابن كثير (١٧٩/٣).
- (٦٦) انظر في ذلك: فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، د. سامي بن إبراهيم السويلم (ص ٢٧-٢٨)، الربا في نظر القانون الإسلامي، للأستاذ محمد عبد الله دراز، بنك

- فيصل الإسلامي المصري، د.ت.، أصل المحاضرة أُلقيت في ١٩٥١ م. والتدرج في التشريع والتطبيق في الشريعة الإسلامية، د. محمد مصطفى الزحيلي، (ص ٦٦).
- (٦٧) انظر: تاريخ الطبري (٢/٢٨٧).
- (٦٨) القواعد النورانية (ص ١٦٧).
- (٦٩) الربا، ص ١١.
- (٧٠) التدرج في التشريع والتطبيق، للزحيلي (ص ٦٥)، والتدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، للسويلم (ص ٢٧).
- (٧١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البيوع-باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا (٣/١٢١٢)، برقم (١٥٨٩).
- (٧٢) فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، د. سامي بن إبراهيم السويلم (ص ٢٨).
- (٧٣) أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب الحج-باب فضل مكة وبنائها (٢/٥٧٤)، الحديث رقم (١٠٥٩)، ومسلم في صحيحه -كتاب-باب (٢/٩٦٩)، الحديث رقم (١٣٣٣).
- (٧٤) أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب الحج-باب فضل مكة وبنائها (٢/٥٧٤)، الحديث رقم (١٠٥٦).
- (٧٥) أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب الحج-باب فضل مكة وبنائها (٢/٥٧٤)، الحديث رقم (١٠٥٧٦).
- (٧٦) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/٨٩).
- (٧٧) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب المناقب-باب ما ينهى من دعوة الجاهلية (٣/١٢٩٦)، الحديث رقم (٣٣٠٣)، وفي كتاب تفسير القرآن-باب قوله: {سواء عليهم [ص: ١٥٤] أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم، لن يغفر الله لهم، إن الله لا يهدي القوم الفاسقين} [المنافقون: ٦] (٤/١٨٦١)، الحديث رقم (٤٦٢٢)، وباب قوله: {يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون} [المنافقون: ٨] (٤/١٨٦٣)، الحديث رقم (٤٦٢٤)، ومسلم في صحيحه -كتاب باب (٤/١٩٩٨)، الحديث رقم (٢٥٨٤).
- (٧٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/٣٣)، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/١٥٩).
- (٧٩) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦/٨٩).

- (٨٠) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (١٧٤/٦).
- (٨١) حقوق الإنسان في الإسلام، د. علي عبد الواحد وافي، ص ١٤٠، ١٤١، والرق في الجاهلية والإسلام، لإبراهيم محمد حسن الجمل، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (نسخة المكتبة الشاملة الإلكترونية).
- (٨٢) انظر المرجعين السابقين.
- (٨٣) رواه البخاري في الجامع الصحيح: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ (٣/١)، رقم الحديث (١)، ومسلم في الصحيح: كتاب الإمارة-باب باب قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٥١٥/٣)، رقم الحديث (١٩٠٧).
- (٨٤) انظر الأشباه والنظائر، للسبكي، (٥٤/١)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٩)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٣).
- (٨٥) مجلة الأحكام العدلية، تأليف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، (ص ١٦).
- (٨٦) انظر في تقرير هذه القواعد: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤٤/١٥)، وعمدة القاري للعيني (١٩٥/٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٧٨/١)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٨٨)، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية. للدكتور محمد صدقي آل بورنو، (ص ٢٦٠).
- (٨٧) وعلى سبيل المثال: يبلغ عدد المدخنين في لبنان ٥٨.٨% طبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية. (<http://www.alarabiya.net/articles/> ٠٢/٠٦/٢٠١٠).
- (٨٨) قوله ذئرن معناه سوء الخلق والجرأة على الأزواج والذائر المغتاز على خصمه المستعد للشر، ويقال اذرات الرجل بالشر إذا اغريته به فيكون معناه على هذا أنهن أغرين بأزواجهن واستخفنن بحقوقهم. معالم السنن للخطابي (٢٢٠/٣).
- (٨٩) رواه أبو داود في السنن: كتاب النكاح-باب باب في ضرب النساء (٢٤٥/٢)، برقم (٢١٤٦)، والحميدي في المسند (١٢٥/٢)، برقم (٩٠٠)، والدارمي في السنن: كتاب النكاح-باب في النهي عن ضرب النساء (١٤٢٤/٣)، برقم (٢٢٦٥)، والحاكم في المستدرک (٢٠٥/٢)، برقم (٢٧٦٥)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

- (٩٠) انظر: صحيح مسلم: كتاب الحدود-باب حد الخمر(٣/١٣٣١)، برقم (١٧٠٦)، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١١/٢١٧).
- (٩١) موقع دوت مصر(<http://www.dotmsr.com>).
- (٩٢) انظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح، (١/١٣٧)، وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج (١/١٨٨)، (٦/٢٥٧)، وشرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد الزرقا، (ص ١٦٣).
- (٩٣) انظر: المنشور في القواعد للزركشي، (٢/٣٢٠)، والأشباه والنظائر للسيوطي، (ص ٨٤)، والأشباه والنظائر، لابن نجيم، (ص ٧٣).
- (٩٤) مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، لصالح بن الأسمرى، (ص ٦٠).
- (٩٥) رواه أبو داود في السنن: كتاب البيوع-باب ما جاء في كسب الحجام(٣/٢٦٦)، برقم (٣٤٢٢)، والترمذي في الجامع: كتاب البيوع-باب ما جاء في كسب الحجام (٣/٥٦٧)، برقم (١٢٧٧)، ومالك في الموطأ (٥/١٤٢٠)، برقم (٣٥٧٤) أعظمي، وأحمد في المسند (٣٦/٩٦)، برقم (٢٣٦٩٠)، وابن الجارود في المنتقى (ص ١٥٠)، وابن حبان في صحيحه (١١/٥٥٧)، برقم (٥١٥٤).
- (٩٦) معالم السنن، للخطابي (٣/١٠٢).